

في نهاية الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية

«الشال»: الموازنة حققت عجزاً بلغ نحو 1.363 مليار دينار

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بنك الكويت الوطني	9,242,760	13.5%
بيت التمويل الكويتي	6,269,391	9.2%
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	5,388,358	7.9%
بنك الخليج	3,237,702	4.7%
شركة الامتياز للاستثمار ش.م.ك مقفلة	3,080,819	4.5%
الإجمالي	27,219,030	39.9%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	
قطاع البنوك	26,925,593	39.4%
قطاع خدمات مالية	11,131,120	16.3%
قطاع الصناعة	9,711,178	14.2%
قطاع العقار	9,273,601	13.6%
قطاع الاتصالات	5,650,196	8.3%

جدول توضيحي 2

البيان	الأسبوع الرابع	الأسبوع الثالث	التغير
عدد أيام التداول	2018/01/25	2018/01/18	%
مؤشر الشال (قيم شركة)	5	5	0.2%
مؤشر السوق (أسعار)	406.5	407.2	0.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	6,651.9	6,639.4	0.2%
المعدل اليومي (د.ك)	68,301,210	78,395,403	12.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	13,660,242	15,679,081	12.9%
المعدل إلى (أسهم)	593,962,136	688,570,812	13.7%
عدد الصفقات	118,792,427	137,714,162	13.7%
معدل اليومي لعدد الصفقات	21,789	24,395	10.7%
	4,358	4,879	

جدول توضيحي 1

الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	التغير
2018/01/18	2018/01/25	
16	13	عند شركات ارتفعت أسعارها (شركة)
13	16	عند شركات انخفضت أسعارها (شركة)
5	5	عند شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
34	34	إجمالي الشركات هبط مؤشر الشال

جدول توضيحي 3

لكل منهما، بينما تهبط توقعات البنك الدولي إلى 3.1% في عام 2018، و3% لعام 2019، وتنبئ عددًا من توقعات وحدة المعلومات لمجلة "الإيكونوميست" لنمو عامي 2018 و2019 لتصبح 2.2% لكل منهما. هذا التفاوت الكبير في التقديرات يعكس المستوى المرتفع لحالة عدم اليقين على مستوى نموها العالمي، بعضها منطقي، لأن العالم يمر بتجربة جديدة بعد أزمة عام 2008 ومختلفة عما حدث لاقتصاده بعد أزمة عام 1929. والجانب الأكبر منها يأتي من اضطراب الأوضاع السياسية وعودة العالم غير المتوقعة إلى زمن الحرب الباردة. وبينما تتأخذ الـ "E.I.U." حالة عدم اليقين المرتفعة على محمل التأثير السلبي حتى على المدى القصير، يؤكد التقرير أن الأثران على النمو العالمي والمتعلق غير مضمون سوى على المدى القصير، لأنه غير مستدام، وسوف يفتقد مستويات الدعم الحالي، ويعزز ضعفه بلوغ الاقتصادات الرئيسية مستوى العمالة الكاملة. والتقرير الأخير، أي تقرير "صندوق النقد الدولي"، يعزو قوة النمو إلى دعم معظم الاقتصادات الرئيسية له، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين والهند، ويستتني منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية. ويتوقع أن تضعف من مستويات ما قبل أزمة عام 2008 والمستقبل لكل اقتصاد العالم، وضمنته تنفذ الاقتصادات الرئيسية في المستقبل نحو ثلث معدل نموها الحالي المقرر لعام 2018 بنحو 2.3%، ليصبح نحو 1.5% في المستقبل، وهو معدل ضعيف.

ما يذكره التقرير هو أن على سياسيي العالم ألا يتخشوا بإخبار رواج مؤقت للاقتصاداتهم، فهناك مخاطر ضخمة قد تعيد أداء الاقتصاد إلى ما هو أسوأ من ادعيات أزمة 2008، وفي حدود سنتين من الآن. في الوقت نفسه، تتفق التقارير الثلاثة على أن مستقبلنا استثناء من ذلك الرواج، فالسعودية أكبر وأهم اقتصادات المنطقة، ولديها رؤية إصلاح، مقدر لها نمو ضعيف بحدود 1.6% و2.2% وفقاً لتقرير الصندوق لعامي 2018 و2019، ونحو 1.2% و2.1% وفقاً لتقرير "البنك الدولي"، و1% و2% وفقاً لتقرير الـ "E.I.U.". وبعض السياسيين المائلين في الكويت يعتقدون أن نفع الناس يتم بالتركيز على حاضرهم، مثل منحهم وظائف غير حقيقية ولا مستدامة، وياجور لا علاقة لها بإنتاجية، ويتقاعد مُجد، ويتشجع على التوسع بالإقتراض، ولا بأس حتى لو كان التعليم ردي، وهم بذلك يبيعون مستقبل هؤلاء الناس مع تصغير المدى الزمني لبلوغ حالة غير محتملة هم، أي الغالبية العظمى من الناس، من سوف يدفع ثمنها بأملها.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 406.5 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 0.7 نقطة، ونسبته 0.2% إنقزال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 19.5 نقطة، أي ما يعادل 5% عن إنقاف نهاية عام 2017.

والتي كان لها النصيب الأكبر من خسائر تلك البورصات، ومتابعة أداءها مبكراً في عام 2018، هدفه هو التأكيد فيما إذا كان هبوط الأسعار في عام 2017 يشكل حافزاً لدعم تداولات عام 2018، أم أن الهبوط واقع جديد لا بد من التعايش معه. وتشير أرقام أداء البورصات السبع حتى نهاية يوم عمل 24 يناير 2018 والمعدلة تقديراً حتى نهاية شهر يناير، إلى أن الأداء الإيجابي كان نصيب ست من البورصات السبع، وحتى مخالفاً لإتجاهات سلبية للسبب لست أيضاً من البورصات السبع. أكبر الراجحين خلال تلك الفترة، كانت بورصة قطر التي حقق مؤشرها مكاسب في أقل من شهر بنحو 9.8%، وهي أيضاً البورصة الوحيدة التي ارتفع فيها مستوى السببولة مقارنة بسببولة يناير 2017 بنحو 10.5%، وكانت بورصة قطر أكبر الخاسرين في عام 2017. ورغم انخفاض مستوى سببولة بورصة أبوظبي بشكل كبير وبخس -47.2% ما بين يناير 2017 ويناير 2018، إلا أنها كانت ثاني أكبر الراجحين، حيث أضاف مؤشرها مكاسب بنحو 5.2%. ثالث أكبر الراجحين كان المؤشر الوزني لبورصة الكويت بمكاسب بنحو 4.3% في أقل من شهر، رغم الانخفاض الحاد في سببولة البورصة في يناير الجاري بنحو 73.5% -مقارنة بسببولة يناير 2017 الإستهناكية. رابع أكبر الراجحين كانت بورصة السعودية بمكاسب بنحو 3.5%، رغم هبوط مستوى السببولة بين الشهرين بنحو 28.7% -، وسببولة بورصة دبي بنحو 2.8% بينما انخفضت سببولتها بنحو 59.7%، ثم مكاسب طفيفة لبورصة البحرين بنحو 0.4% مع هبوط كبير في السببولة بنحو 20% -، وهدما بورصة مسقط التي حققت خسائر في يناير الجاري بنحو 2.5% - مع هبوط مستوى السببولة بنحو 36.9% -، وكانت بورصة مسقط ثاني أكبر الخاسرين في عام 2017. ورغم أن الاتجاه العام على مستوى الأسعار لمعظم بورصات إقليم الخليج يبدو مشجعاً، إلا أننا لا ننصح سوى بمتابعة الأداء من دون أي نصيح بالاستثمار فيها أو عدمه، وديفعلنا إلى التحفظ مبرر. إن المبرر الأول، هو أن الوقت لا زال مبكراً لإصدار أحكام، فالمتابعة لا تغطي سوى فترة أقل من شهر واحد، كما أن نتائج أداء الشركات المدرجة وإن جاءت مشجعة، يظل تأثيرها الإيجابي أقل من تأثير المخاطر الجيوسياسية ومتغيرات أسعار النفط إن جاءت عكسية بعد فترة إعلان النتائج. والمبرر الثاني، هو الاتجاه المتعاكس لحركة الأسعار وحركة السببولة، فالسببولة هابطة في 6 بورصات بينما الأسعار مرتفعة في 6 بورصات، وذلك لا يمكن أن يستقيم سوى على المدى القصير، وما لا يرتفع مستوى السببولة، فالأسعار لا بد وان تنهبها هبوطاً، والعكس أيضاً صحيح.

الاقتصاد العالمي

صدر الأسبوع الفائت تقرير لـ "صندوق النقد الدولي" حول أداء الاقتصاد العالمي، ونظرة التقرير إلى مستقبل الأداء أكثر تفاناً لا بهامش كبير مقارنة برؤى كلاً من، "البنك الدولي" في تقرير يناير الجاري، ووحدة المعلومات لمجلة "الإيكونوميست" و"E.I.U."، في تقرير ديسمبر الفائت. يتوقع تقرير الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي في عامي 2018 و2019 بمعدل 3.9%

أمريكي (29 ديسمبر 2016)، وما نريد أن نلحج له أمران، الأول، هو أن قراءة أسعار النفط يجب أن تكون قراءة المعدل السنوي لها وليس آخر سعر، والثاني، هو أن ذلك التذبذب الحاد في الأسعار خلال السنة مؤشر خطر على حالة تؤكد عدم استقرار سوقه. مستوى سعر مزيج خام برنت للأسابيع الثلاثة الأولى من يناير الجاري بلغ نحو 69 دولار أمريكي، وكما أسلفنا سابقاً حول عدم استقرار سوق النفط، هذا المستوى المرتفع قد يكون خادعاً، والمخاطر المحتملة والتي عاملين، العامل الأول، هو أن هذا المستوى المرتفع سوف يحسن كثيراً من اقتصاديات إنتاج النفط غير التقليدي -الصحري- وقد نرى لاحقاً خلال العام الجاري زيادة كبيرة في العرض منه. والعامل الثاني، هو أن مستوى الأسعار المرتفع الحالي ناتج عن دعم إصطناعي بخفض طوعي للإنتاج لدول منتجة داخل وخارج أوبك، وهناك احتمال دائم بأن يفرط ذلك الإنتاج، ونفطه على أسعار النفط من زيادة إنتاج النفط الصحري. وتلك مخاطر الزن من القصير فقط، والقلق يكمن في احتمال أن يُعد مشروع موازنة 2019/2018، وهو شبه منتهي، بتراخ في قضية ضبط العمالة بتشجيع من مستوى الأسعار الحالي غير المستدام. ذلك إضافة إلى مخاطر المدى المتوسط إلى الطويل وتبدو أكبر، عندما يبدأ إنتاج النفط بالانخفاض عن ستواه الحالي البالغ 98 مليون برميل يومياً. والتعامل مع المالية العامة للدول من الأفضل أن يعتمد أسوأ سيناريو لسوق النفط، أو على أقل تقدير السيناريو الأكثر خطراً للتحقق، أي لا بد من إعتدال أسعار دون مستوى شهر يناير الجاري بكثير، ولا تعني هنا السعر الإقتراضي في الموازنة، فهو بلا معنى، وإنما السعر الذي يحكم مستوى النفقات العامة المستدام. ما نقصده هو ضبط مستوى الإنفاق العام بما يتسق مع ذلك السعر المحتمل، فالناتج هو أن قرار خفض النفقات العامة قرار غير منطقي، والدور على إحتياطي الأجيال القادمة، وتضخم الدين العام، وعبء يتولد لاحقاً على الإنفاق العام، سوف يكتب زخماً متسارعاً مع الوقت، ومزماً مع ضعف لأسعار النفط، وأي تلوؤ في ضبط النفقات العامة، سوف يعني أن إرث تلك المشكلة سيكون أكبر من قدرة سوق النفط على إحتماها.

بورصات الخليج

لم يكتمل شهر يناير بعد، ولكننا رأينا أهمية لرصد أداء بورصات الخليج مع بدايات عام 2018، ومقارنته بأدائها في بدايات عام 2017، وهو العام الذي انتهى بإداء سلبي لمعظمها، حيث أنهى بخسائر لخمس بورصات من أصل سبع بورصات، ومكاسب متواضعة نسبياً لإثنتين. كان عام 2017 حافلاً باضطرابات جيوسياسية قوية، وأهمها تلك الداخلية ضمن دول الإقليم.

لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتداله، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تنبئ من السنة المالية الحالية أي الشهور الثلاثة القادمة، وتوقع له أن يراوح ما بين 3-3.5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي إن استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي.

أسعار النفط

لامست أسعار مزيج خام برنت مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل في شهر يناير الجاري، بينما بلغ معدل سعر نفس الخام لكامل عام 2017 نحو 54.12 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ أدنى سعر له خلال العام الفائت نحو 43.98 دولار أمريكي للبرميل (20 يونيو 2017)، وأعلى سعر له نحو 66.80 دولار أمريكي (28 ديسمبر 2017). ذلك التذبذب الحاد كان أيضاً من نصيب عام 2016، حيث بلغ معدل سعر برميل خام برنت نحو 43.64 دولار أمريكي للبرميل، بينما بلغ أدنى سعر له نحو 26.01 دولار أمريكي (20 يناير 2016)، وأعلى سعر له نحو 54.97 دولار

دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق إن استمر الحالية، وبما تنبئ من السنة المالية، بنحو 302.4 -مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

اعتمادات المصروفات

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.9 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً -طبقاً للنشرة-، حتى 2017/12/31، نحو 11.112 مليار دينار كويتي، وتم الالتزام بنحو 1.401 مليار دينار كويتي، وياتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 12.513 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.390 مليار دينار كويتي أو نحو 16.7 مليار دينار كويتي لكامل السنة المالية لو استمر الإنفاق حول هذا المعدل. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1.363 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات

اصدر الشال تقرير عن المتابعة الشهرية لإدارة المالية للدولة لديسمبر 2017 وجاء فيه : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهرية لإدارة المالية للدولة، لغاية شهر ديسمبر 2017، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2017/2018 قد بلغت نحو 11.150 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 83.6% من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.344 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2017/12/31، نحو 10.152 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 86.7% من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 51.6 دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2017/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 998.333 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 110.926 مليون

اسم الشركة	يوم الخميس	2018/01/25	2018/01/18	يوم الخميس	الفرق	الفرق
بنك الكويت الوطني	456.7	457.3	457.3	0.1	0.1	0.1
بنك الخليج	204.8	195.8	195.8	4.6	4.6	4.6
بنك التجاري الكويتي	375.3	375.3	375.3	0.0	0.0	0.0
بنك الأمان الكويتي	208.2	207.5	207.5	0.3	0.3	0.3
بنك الكويت الدولي	245.9	244.9	244.9	0.4	0.4	0.4
بنك الأمان متحد	338.8	331.8	331.8	0.3	0.3	0.3
بنك برهان	306.9	311.9	311.9	(1.6)	(1.6)	(1.6)
بيت التمويل الكويتي	1,495.3	1,465.7	1,465.7	2.0	2.0	2.0
قطاع التأمين	453.9	451.4	451.4	0.6	0.6	0.6
تسهيلات تجارية	128.5	129.9	129.9	(1.1)	(1.1)	(1.1)
الاستشارات المالية	256.9	256.9	256.9	0.0	0.0	0.0
الاستشارات البنكية	129.6	132.1	132.1	(1.9)	(1.9)	(1.9)
شرايع الكويت التجارية	681.9	688.6	688.6	(1.0)	(1.0)	(1.0)
التأمين للتأمين والاستثمار	48.4	49.2	49.2	(1.6)	(1.6)	(1.6)
قطاع الاستثمار	233.7	236.2	236.2	(1.1)	(1.1)	(1.1)
كوبت للتأمين	61.5	61.5	61.5	0.0	0.0	0.0
خليج للتأمين	399.2	410.6	410.6	(2.8)	(2.8)	(2.8)
أهلية للتأمين	161.5	161.5	161.5	0.0	0.0	0.0
برية للتأمين	54.3	53.3	53.3	1.9	1.9	1.9
قطاع التأمين	143.3	145.2	145.2	(1.3)	(1.3)	(1.3)
عزرات الكويت	96.0	96.5	96.5	(0.5)	(0.5)	(0.5)
مقارنات المتحدة	144.8	155.0	155.0	(6.6)	(6.6)	(6.6)
وطنية العقارية	279.8	286.6	286.6	(2.4)	(2.4)	(2.4)
العالمية العقارية	1,368.8	1,352.7	1,352.7	1.2	1.2	1.2
القطاع العقاري	192.1	195.1	195.1	(1.5)	(1.5)	(1.5)
مجموعة الصناعات الوطنية	147.4	143.8	143.8	2.5	2.5	2.5
سنت الكويت	708.5	711.5	711.5	(0.4)	(0.4)	(0.4)
بنك الكويت الوطني	174.7	180.7	180.7	(3.3)	(3.3)	(3.3)
بنك الكويت الوطني	204.9	204.9	204.9	0.0	0.0	0.0
بنك الكويت الوطني	715.6	696.1	696.1	2.8	2.8	2.8
مخازن العمرة	3,434.6	3,477.3	3,477.3	(1.2)	(1.2)	(1.2)
شركة زين	765.9	812.7	812.7	(5.8)	(5.8)	(5.8)
شركة سولي القفصة	36.3	35.0	35.0	3.7	3.7	3.7
قطاع الخدمات	1,123.6	1,155.8	1,155.8	(2.8)	(2.8)	(2.8)
بنك وتجارة الواتني	189.2	187.5	187.5	0.9	0.9	0.9
بنك للخدمات المالية	71.1	71.6	71.6	(0.7)	(0.7)	(0.7)
بنك للخدمات المالية	1,039.6	1,039.6	1,039.6	0.0	0.0	0.0
كوبتية للأهلية الأمريكية	403.3	403.0	403.0	0.1	0.1	0.1
قطاع الألفية	312.9	374.5	374.5	(16.4)	(16.4)	(16.4)
بنك الكويت الوطني	350.8	346.8	346.8	1.2	1.2	1.2
سنت أم القيوين	596.0	588.6	588.6	1.3	1.3	1.3
الشركات غير الكويتية	227.4	234.3	234.3	(2.9)	(2.9)	(2.9)
المؤشر العام	406.5	407.2	407.2	(0.2)	(0.2)	(0.2)

جدول توضيحي 4